

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السادسة والسبعون

الجلسة ٨٩٢١

الأربعاء، ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أباري	(النيجر)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيينزيا
	إستونيا	السيد ليباند
	أيرلندا	السيد كيلى
	تونس	السيد الأدب
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة برنس
	الصين	السيد سون تشي تشيانغ
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	فيت نام	السيد فام
	كينيا	السيد ندونغو
	المكسيك	السيدة بوينروسترو ماسيو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إكرسلي
	النرويج	السيدة يول
	الهند	السيد ماثور
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ميلز

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن
(S/2021/989).

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: verbatimrecords@un.org, Room 0506, Chief of the Verbatim Reporting Service. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



21-37899 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١ موجهة من

الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2021/989)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية وتركيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن استرعى انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة (S/2021/989) التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ناكاميتسو.

السيدة ناكاميتسو (تكلمت بالإنكليزية): أشكر أعضاء مجلس الأمن على إتاحة الفرصة لي لموافاة المجلس بمعلومات مرة أخرى عن تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، بشأن القضاء على برنامج الجمهورية العربية السورية للأسلحة الكيميائية.

منذ جلسة مجلس الأمن السابقة بشأن القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، المعقودة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، ظل مكتب شؤون نزع السلاح على اتصال منتظم مع نظرائه في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن أنشطتها المتصلة بهذه المسألة. ووفقا للممارسة المتبعة، أجريت مكاملة شهرية مع المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في

٣ كانون الأول/ديسمبر لتلقي معلومات بشأن آخر التطورات والتأكد من آرائه.

وبالإضافة إلى ذلك، تلقى مكتب شؤون نزع السلاح معلومات من البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية بشأن المسائل المتعلقة بالأسلحة الكيميائية لهذه الفترة. وقد درست هذه المعلومات بعناية وأحيلت أيضا إلى الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وعلى نحو ما سبق أن أبلغت به المجلس، لا تزال قدرة الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على الانتشار في الجمهورية العربية السورية مرهونة بتطور جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). وعلى الرغم من استمرار القيود المفروضة على السفر، تواصل الأمانة الفنية الاضطلاع بما كُلفت به من أنشطة للقضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية السورية وواصلت التعاون مع الجمهورية العربية السورية في ذلك الصدد.

ويواصل فريق تقييم الإعلانات التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية جهوده المستمرة لتوضيح جميع المسائل المعلقة المتعلقة بالإعلان الأولي الذي قدمته الجمهورية العربية السورية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وأود أن أبرز أن دور الأمانة الفنية يتمثل في تقييم ما إذا كانت الإيضاحات التي قدمها الخبراء السوريون للثغرات، وأوجه عدم الاتساق، والتباينات التي تعترض الإعلان الأولي للجمهورية العربية السورية مقبولة من الناحية العلمية. وبمجرد إجراء هذه التقييمات، ستساعد الأمانة الفنية للمنظمة الجمهورية العربية السورية في تعديل إعلانها الأولي، حسب الاقتضاء، لضمان إصدار إعلان دقيق وكامل. وأفهم أن الجمهورية العربية السورية أدخلت ما مجموعه ١٧ تعديلا وعددا من الإعلانات التكميلية لإعلانها الأولي. ومع ذلك، فإن ٢٠ مسألة من المسائل الـ ٢٤ غير المحسومة التي فتحها فريق التقييم عام ٢٠١٤ تظل دون حل.

ولا تزال الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية متمسكة بموقفها المتمثل بوجود أن تعلن الجمهورية العربية السورية عن جميع أنواع وكميات عوامل الحرب الكيميائية التي أنتجت و/أو تم تجهيزها

في شكل أسلحة في مرفق إنتاج الأسلحة الكيميائية السابق الذي أعلنت الجمهورية العربية السورية أنه لم يستخدم قط لإنتاج و/أو تجهيز أسلحة كيميائية. وقد أُبلغت أن الأمانة الفنية للمنظمة لم تتلق بعد الإعلانات المطلوبة من الجمهورية العربية السورية.

كما أُبلغت بأن الأمانة الفنية للمنظمة لم تتلق بعد ردا من الجمهورية العربية السورية بشأن طلبات الحصول على معلومات ووثائق بشأن الأضرار التي لحقت بمرفق سابق لإنتاج الأسلحة الكيميائية معن عنه خلال الهجوم الذي وقع في ٨ حزيران/يونيه، كما أنها لم تتلق ردا على طلب الحصول على معلومات بشأن النقل غير المأذون به وبقياء الأسطوانات المدمرتين المتصلتين بجاذبة السلاح الكيميائي التي وقعت في دوما في ٧ أبريل ٢٠١٨. وفي هذا الصدد، أدعو الجمهورية العربية السورية إلى الاستجابة للأمانة الفنية للمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في أقرب وقت ممكن.

ومنذ نيسان/أبريل، ما برحت الأمانة الفنية للمنظمة تحاول أن تحدد مع السلطة الوطنية السورية موعد الجولة الخامسة والعشرين من المشاورات مع فريق التقييم في دمشق. إلا أنه يؤسفني أن أبلغ أعضاء المجلس بأن الأمانة الفنية للمنظمة لم تتمكن من القيام بذلك النشر، بسبب استمرار رفض الجمهورية العربية السورية إصدار جميع التأشيرات المطلوبة لأعضاء فريق التقييم. ويؤسفني أيضا أن أبلغ المجلس بأن الجهود التي بذلتها الأمانة الفنية لعقد اجتماع محدود مع الخبراء السوريين في مقر منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في لاهي في أواخر تشرين الأول/أكتوبر باءت بالفشل.

ونتيجة للثغرات وأوجه عدم الاتساق والتباينات التي لا تزال غير محسومة، تظل الأمانة الفنية للمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على رأيها القائل بأنه لا يمكن في هذه المرحلة، حسب تقييمها، اعتبار الإعلان الذي قدمته الجمهورية العربية السورية دقيقا وكاملا وفقا لاتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وأناشد حكومة الجمهورية العربية السورية مجددا أن تيسر الترتيبات اللازمة لنشر فريق تقييم الإعلانات في أقرب وقت ممكن.

وكما تم التأكيد عليه في مناسبات عديدة، لا يمكن إغلاق جميع المسائل المعلقة المتصلة بالإعلان الأولي للجمهورية العربية السورية إلا من خلال التعاون الكامل للجمهورية العربية السورية مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. إن ثقة المجتمع الدولي في الإزالة الكاملة لبرنامج الأسلحة الكيميائية في سورية ترتفع بالبت نهائيا في هذه المسائل.

وقد أُبلغت بأن الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تعترم إجراء عمليات تفتيش في مرفقي برزة وجمرانيا التابعين للمركز السوري للدراسات والبحوث العلمية في كانون الأول/ديسمبر. غير أن عمليات التفتيش في هذين المرفقين ما زالت مرهونة بتطور جائحة مرض فيروس كورونا كوفيد-١٩. كما أُبلغت بأن الجمهورية العربية السورية لم تقدم بعد معلومات أو تفسيرات تقنية كافية تمكن الأمانة الفنية للمنظمة من طي ملف المسألة المتعلقة بالعثور على مادة كيميائية مدرجة في الجدول ٢ اكتشفت في مرافق برزة التابع للمركز السوري للدراسات والبحوث العلمية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

وفيما يتعلق بالاجتماع الحضوري بين المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ووزير خارجية الجمهورية العربية السورية والمغربيين، ألاحظ أن المسؤولين عن الأعمال التحضيرية لهذا الاجتماع يواصلون مناقشة موعده وجدول أعماله وتشكيل الوفود التي ستشارك فيه.

وتمشيا مع المعلومات المستكملة التي قدمت إلى المجلس في السابق، فإن بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لا تزال في طور دراسة جميع المعلومات المتاحة المتعلقة بادعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، وتواصل المشاركة مع الحكومة السورية والدول الأطراف الأخرى في اتفاقية الأسلحة الكيميائية فيما يتعلق بمجموعة متنوعة من الحوادث. وسترتفع عمليات نشر أخرى لبعثة تقصي الحقائق بتطور جائحة كوفيد-١٩.

وأفهم أن فريق التحقيق وتحديد الهوية يواصل تحقيقاته في الحوادث التي استخلصت بعثة تقصي الحقائق أن أسلحة كيميائية قد

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): بما أن هذه هي الجلسة الأخيرة لمجلس الأمن بشأن مسألة الأسلحة الكيميائية السورية هذا العام، فقد حان الوقت لإجراء تقييم.. وللأسف، فإن الحالة غير مشجعة بتاتاً والواقع أن جذور المشاكل الجارية والناشئة ليست في سورية. فالمصدر الرئيسي لخيبة الأمل هو المحاولات المستمرة لتسييس عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وهو ما يقرنا أكثر من أي وقت مضى من تدمير أحد أهم أركان نظام عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. وهذا ليس ما نحاول تحقيقه على الإطلاق، ولكن تآكل الثقة في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية اتخذ أبعاداً مثيراً للقلق، على الرغم من محاولات نظرائنا الغربيين إقناعنا بخلاف ذلك.

ولم يعد من الممكن إخفاء أن الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تقوم، بناء على طلب بعض الدول، بالبصم على تقارير متتالية بدوافع سياسية. واستناداً إلى تلك التقارير، فإن مجالس إدارة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تتخذ قرارات تمييزية ضد دول أعضاء تتصف بسلوك مسؤول، بينما تقترب قيادة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية هذه الانتهاكات، وتتجنب إجراء حوار جاد مع الدول الأعضاء التي تهتم حقاً بمصير المنظمة وسمعتها.

ومن المؤسف أن الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية التي اختتمت مؤخراً كانت تأكيداً واضحاً لهذه الاتجاهات غير اللائقة. وكانت النتيجة الرئيسية لهذه الدورة هي أن دولة ذات سيادة، ولأول مرة في تاريخ منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، امتثلت بدقة لالتزاماتها بموجب الاتفاقية فقدت حقوقها في المنظمة. وهذه ضربة قوية لسمعة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ونظام عدم انتشار الأسلحة الكيميائية برتمته. ولم تُقَهم بعد عواقبها الطويلة الأجل، ولكن تآكل الثقة الدولية في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية واضح بالفعل.

استُخدمت فيها أو أن من المرجح أنها استُخدمت فيها في الجمهورية العربية السورية. وسيصدر فريق التحقيق وتحديد الهوية تقارير أخرى في الوقت المناسب، رهنا بتطور جائحة كوفيد-19. وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد مرة أخرى دعمي الكامل لنزاهة عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومهنيته وحياده وموضوعيته واستقلاله.

وكما أبلغت المجلس سابقاً (انظر S/PV.8872)، فقد اعتمد مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية في دورته الخامسة والعشرين المقرر C-25/DEC.9 المعنون "معالجة حياة الجمهورية العربية السورية للأسلحة الكيميائية واستخدامها"، مع تعليق حقوق وامتيازات الجمهورية العربية السورية بموجب الاتفاقية. ووفقاً للفقرة 8 من ذلك المقرر، سيعاد العمل بحقوق وامتيازات الجمهورية العربية السورية بمجرد أن يبلغ المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية المجلس التنفيذي بأن الجمهورية العربية السورية قد أكملت جميع التدابير الواردة في الفقرة 5 من مقرر المجلس التنفيذي EC-94/DEC.2. وقد أبلغت بأن الجمهورية العربية السورية لم تنجز بعد جميع تلك التدابير. وأحث الجمهورية العربية السورية على التعاون الكامل مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في هذا الصدد.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أردد رسالة الأمين العام بمناسبة يوم إحياء ذكرى جميع ضحايا الحرب الكيميائية، الذي يحتفل به في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر:

إن أي استخدام للأسلحة الكيميائية غير مقبول وانتهاك واضح للقانون الدولي. ومن الأهمية بمكان تحديد المسؤولين ومحاسبتهم. فمن مسؤوليتنا، لا سيما تجاه الضحايا، أن نكفل المساءلة عن استخدام هذه الأسلحة الشنيعة.

"إن الأمم المتحدة تؤيد كل الجهود المبذولة للحفاظ على قاعدة مناهضة الأسلحة الكيميائية وطي صفحة تلك الأسلحة المروعة إلى الأبد".

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها.

الواردة في تقرير بعثة تقصي الحقائق (S/1731/2019) لم تسمح لنا أن نستنتج أن المواد الكيميائية السامة قد استخدمت كأسلحة. وهذا مجرد مثال واحد. لقد كان هناك الكثير من التناقضات الصارخة والتشوهات المباشرة في ردوده لدرجة أننا اضطررنا إلى الرد بتداول حججنا كوثيقة رسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا يكون مفاجئاً إذن أن أشير إلى أنه سيكون من غير اللائق أن أرفض الإجابة على مثل هذه الأسئلة، وسنصر على ذلك.

إن شاغلنا الرئيسي، وليس الوحيد، يتمثل في تقرير بعثة تقصي الحقائق سيئ السمعة عن حادث أبريل/نيسان ٢٠١٨ في دوما. وكما أكدت مصادر مختلفة، بما في ذلك مفتشون سابقون في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية شاركوا مباشرة في ذلك التحقيق، فإن الصيغة النهائية للتقرير تختلف اختلافاً جذرياً عن الصيغة الأصلية بسبب ضغوط من بعض الوفود. بعبارة أخرى كان هناك تزوير. ولم تتجح محاولات هؤلاء المفتشين لحث منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على التحقيق في ما حدث. وبدلاً من ذلك تعرضوا للمضايقة بسبب بحثهم عن الحقيقة.

ونعلم أن القيادة الحالية للمنظمة قد سئمت من هذه المسألة وأنها تحاول التكتّم عليها بكل طريقة ممكنة. ومن الأدلة الأخرى على ذلك رفض المدير العام إشراك المجلس الاستشاري العلمي التابع للمنظمة في دراسة مسألة تقرير دوما. وما زلنا غير مقتنعين بالإشارة إلى ضرورة اتخاذ الهيئات الإدارية للمنظمة قراراً جديداً لأجل تحقيق ذلك. وتتص المادة الثامنة على قدرة الدول الأعضاء في اتفاقية الأسلحة الكيميائية على أن تطلب إلى المجلس الاستشاري العلمي تفسيراً كافياً للمسائل المتصلة بتنفيذ الاتفاقية.

ومع ذلك تزداد الأدلة على التلاعب والغش الواضح في إعداد تقرير بعثة تقصي الحقائق عن دوما. وعلى وجه الخصوص، قدم عدد من وسائل الإعلام تقارير مؤخرًا عن اجتماع بين أربعة ممثلين عن الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وكبار الخبراء الألمان في مجال الأسلحة الكيميائية في ألمانيا في حزيران/يونيه ٢٠١٨. ولم

وفي ضوء الانتهاكات الكثيرة والكبيرة والمنهجية، لا جدوى من الحديث عن التقرير الحالي للمدير العام عن تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) (انظر S/2021/989). فهدفه الرئيسي هو القيام بكل ما يلزم، على الرغم من الحقائق والحس السليم، لتشويه صورة دمشق. وهو في هذا الصدد لا يختلف كثيراً عن جميع التقارير السابقة للسيد أرياس.

وبصراحة، تدهورت الحالة في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى درجة أنه ليس هناك ما يضمن أننا سنتمكن من العودة إلى أي نوع من نقطة البداية من أجل تصحيح الحالة. ولكي نفعل ذلك، سيتعين على قيادة تلك المنظمة أن تبدي الشجاعة للاعتراف بالأخطاء التي ارتكبتها وتصحيحها. بيد أنها لم تبد حتى الآن هذا الاستعداد، مما يزيد الطين بلة. ولهذا السبب نأينا بأنفسنا، في إعادة انتخاب السيد أرياس، عن توافق الآراء. بيد أننا نواصل العمل معه. ونأمل أن تتوصل قيادة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى الاستنتاجات الضرورية مما يحدث. ونعول بصفة خاصة على استجابة معقولة وصادقة للشواغل التي أعربنا عنها في مجلس الأمن. وعلى وجه التحديد، أصدرنا قبل عام واحد بالضبط قائمة من ثمانية أسئلة عن المخالفات في عمل الأمانة الفنية (انظر S/2020/1202). وفي ذلك الوقت، رفض المدير العام الإجابة عليها في جلسة مفتوحة. كما أننا لم نلتق أي ردود في مشاورات مغلقة.

وطرحنا أسئلة إضافية بعد ستة أشهر في حزيران/يونيه خلال إحاطة أخرى قدمها فرناندو أرياس (انظر S/PV.8785). ومرة أخرى لم نسمع أي إجابات عن الأمر. وتلقينا بدلاً من ذلك معلومات مضللة واضحة وتشويها صريحاً للحقائق. على سبيل المثال، وكما نذكر جميعاً لقد تعمد السيد أرياس تشويه جوهر المراسلات عن طريق المذكرات بين البعثة الدائمة لروسيا لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمانة الفنية فيما يتعلق بالتحقيق في بعثة تقصي الحقائق التابعة للمنظمة إلى دوما وحذف الاستنتاج الرئيسي الذي تم التوصل إليه في مذكرتنا - وهو أن روسيا تصر على الطابع المحلي للحادث المعني لأن النتائج

بها سورية طوعا. أعتقد أن زملاءنا السوريين سيتمكنون من توضيح رؤيتهم للتعاون مع الفريق، وأحث الجميع على الاستماع بعناية إلى ما سوف يقولونه.

وما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء استخدام الأمانة الفنية لمنهجية معيبة تستند إلى المعلومات التي تجمع عن بعد من مصادر متحيزة، ولا سيما الخوذ البيضاء سيئة السمعة. وهذا انتهاك مباشر لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، التي يشترط فيها سلسلة العهدة لضمان حفظ الأدلة. وهناك أسئلة أخرى فعلى سبيل المثال، لماذا لم يزر السيد آرياس الجمهورية العربية السورية قط ليرى الوضع في الميدان كما أشار إليه بثقة في تقاريره؟ ولم تتأخر هذه الزيارة كثيرا فحسب بل إنها أيضا التزام من جانب رئيس الأمانة الفنية. لقد وجهت سورية دعوة مفتوحة ولا يمكننا أن نفهم ما الذي يمنعه من زيارة البلد على الرغم من التفسير الذي قدمته اليوم السيدة ناكاميتسو.

ولأسف تمت عرقلة جميع محاولاتنا للانخراط في حوار مع قيادة الأمانة الفنية، ليس فقط بشأن الملف الكيميائي السوري. كما سعينا - دون جدوى - إلى الحصول على إجابات من الأمانة الفنية بشأن عدد من المسائل الرئيسية الهامة لتوضيح الأحداث المتعلقة بالسيد نافالني. وحتى الآن تجنبنا المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تماما مثل زملائنا الغربيين.

عموما وبالنظر إلى ما سبق، أعتقد أن لدى مجلس الأمن أسبابا كافية لاقتراح إجراء حوار مع السيد آرياس في المستقبل القريب، ونأمل أن يكون مستعدا بشكل أفضل مما كان عليه في الجلسات السابقة.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها الغنية بالمعلومات كما هو الحال دائما. وأود أن أقول مقدما إن الولايات المتحدة تقدر جهودها وعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في معالجة هذه المسألة البالغة الأهمية.

يستغرق هؤلاء الخبراء سوى ساعة واحدة لاستنتاج أن طبيعة الأدلة وأعراض الضحايا في دوما لا تتناسب مع النمط النموذجي الناجم عن استخدام الكلور كعامل حرب كيميائي. ولكن لماذا لم تدرج استنتاجات هؤلاء الخبراء الألمان في التقرير النهائي للأمانة الفنية عن دوما؟ الإجابة واضحة - فهي لا تتناسب مع رواية الأحداث التي لفقتها الأمانة الفنية. ويشمل المصير نفسه العديد من الآراء والأدلة الأخرى. إن تقرير دوما وتزويره وحدهما حادثة فاضحة يود بعض زملائنا في مجلس الأمن والأمانة الفنية أن ينسوها، ولكنها مجرد غيض من فيض. لقد كانت مثل هذه التناقضات والتلاعبات الصارخة سمة من سمات جميع التقارير السابقة عن حوادث أخرى للاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية في سورية - في خان شيخون وسراقب واللطامنة وأماكن أخرى.

كما لم نتمكن من الحصول على توضيح بشأن الإعلان الأولي لسورية بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وطلبنا مرارا من السيد آرياس أن يشرح سبب استبعاد دمشق. ولم تكن بلدان أخرى لديها مسائل مماثلة هدفا لمثل هذا الوابل من الانتقادات. وألاحظ أنه على الرغم من انضمام سورية إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية في ظل ظروف بالغة الصعوبة من عدم الاستقرار العسكري والسياسي والإرهاب تتم تغذيته من الخارج، أوفت سورية بجميع التزاماتها بحسن نية، كما أبلغ المدير العام مجلس الأمن في حزيران/يونيه ٢٠١٤ (انظر S/1191/2014). وأكد المجلس التنفيذي للمنظمة ومؤتمر الدول الأطراف في عام ٢٠١٦ القضاء النهائي على القدرات الكيميائية العسكرية السورية.

وخلافا لمزاعم السيد آرياس، لا يحق للأمانة الفنية، بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية تطبيق متطلبات تحقق معقدة وذات دوافع سياسية على سورية. ولا يتوخى طابع ولاية فريق تقييم الإعلانات أي صلاحيات للتحقيق لأن مهمته تنحصر على مساعدة سورية في إعداد إعلانها الأولي. ومع ذلك أصبح هذا الفريق في الواقع بإيعاز من الأمانة الفنية فريق تفتيش كامل ذا ولايات تدخل ذاتية. ويعد الحوار مع الفريق لتقييم الإعلان الأولي جزءا من الالتزامات الثنائية التي تعهدت

في هذين الهجومين. ويجب أن يعرف كل من نظام الأسد وداعميه، ولا سيما روسيا التي حاولت حماية سورية من التدقيق، أن الولايات المتحدة ستواصل استخدام جميع الأدوات المتاحة، بما في ذلك الجزاءات، لتعزيز المساءلة عن استخدام الأسلحة الكيميائية.

وتقدّر الولايات المتحدة بأن نظام الأسد استخدم الأسلحة الكيميائية ضد الشعب السوري ما لا يقل عن ٥٠ مرة منذ بدء النزاع. إن استخدام تلك الأسلحة لا يشكل تهديداً خطيراً للشعب السوري فحسب بل للأمن الدولي أيضاً. ومع ذلك، وكما يرد في القرار الذي اتخذته في أبريل/نيسان مؤتمر الدول الأطراف لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وكما أوضحت الممثلة السامية ناكاميتسو، فإن سورية لا تزال تنتهك التزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار ٢١١٨ (٢٠١٣). ولذلك قرر مؤتمر الدول الأطراف تعليق بعض حقوق وامتيازات سورية بموجب الاتفاقية، كما سمعنا، إلى أن يُبلغ المدير العام بأن نظام الأسد قد أتم بعض التدابير، بما في ذلك الإعلان عن جميع مرافقه للأسلحة الكيميائية وأي أسلحة كيميائية لا يزال يمتلكها.

وكان القرار واضحاً بشأن ما يتعين على النظام السوري القيام به للاحتفاظ بحقوقه وامتيازاته. غير أن سورية، ومنذ ذلك الحين، لم تبذل أي جهد للوفاء بمثل هذه التدابير، كما أن عدم تعاون النظام لم يزد إلا سوءاً. وقد رأينا النظام يواصل رفض منح تأشيرات الدخول وتأخيرها لموظفي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، مما أدى إلى ثغرات غير مسبقة في حضور الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في دمشق، فضلاً عن تأخيرات لا نهاية لها في عمل فريق تقييم الإعلانات التابع للمنظمة.

وترحب الولايات المتحدة بتمديد تعيين المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية فرناندو أرياس لقيادة المنظمة لفترة أخرى مدتها أربع سنوات، كما وافق على ذلك في الأسبوع الماضي مؤتمر الدول الأطراف الذي انعقد مؤخراً. ونعتقد أن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية واصلت، تحت قيادته القديرة، القيام بعملها المحايد والمستقل على الرغم من تعنت سورية وعرقلتها للعمل واستمرار روسيا في الهجوم،

لقد ألقى صديقنا الروسي بالكثير من الادعاءات هنا وقد سمعنا الكثير منها عدة مرات. وأنا أتفق مع أصدقائنا الروس على أنه ربما يكون الوقت قد حان لتقييم الوضع. لقد مرت ثماني سنوات منذ أن اتخذ مجلس الأمن القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، الذي يطلب تدمير برنامج الأسلحة الكيميائية في سورية. وفي السنوات التي تلت اتخاذ ذلك القرار، أعربت حكومة الولايات المتحدة وغالبية أعضاء المجلس عن أسفهم العميق لعدم وفاء سورية بالتزاماتها. وقد أعربنا عن أسفنا لتجاهل سورية المستمر والفظيع للنداءات التي وجهناها جميعاً ووجهها المجتمع الدولي بوقف استخدام الأسلحة الكيميائية والكشف الكامل عن برنامجها لتلك الأسلحة وإزالته بشكل يمكن التحقق منه.

بيد أنني أعتقد أحياناً أن رسالتنا التي تعرب عن الإدانة والغضب، على الرغم من أنها متسقة وواضحة، كثيراً ما تضيع في التفاصيل. وما يضيع هو إبراز أثر الانتهاكات على البشر - أولئك الذين يقعون ضحايا لهذه الأسلحة والخسائر في الأرواح نتيجة لذلك.

ففي ١ شباط/فبراير ٢٠١٨، ألقى نظام الأسد براميل متفجرة كيميائية على شعبه في منطقة الغوطة الشرقية بدمشق كجزء من حصار حمجي. وفي ٧ نيسان/أبريل، أعقب ذلك هجوم آخر باستخدام قنبلتين على الأقل من قنابل الكلور، قتل فيه عشرات المدنيين. والهجمات بغاز الكلور مثل تلك، كما أظن أن جميع من حول هذه الطاولة يعرفون، تحرق جلود ضحاياها وتتسبب بملء الرئتين بالسوائل كما لو كانت الضحية تغرق وهي في الهواء الطلق.

وهذا يجبرنا على أن ننظر للحظة في جراءة نظام الأسد - الاستخدام المتكرر والمبرهن عليه للأسلحة الكيميائية ضد الشعب السوري، والاحتفاظ بالأسلحة الكيميائية للقيام بمثل هذه الهجمات، والرفض البغيض للامتنال لالتزاماته بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، ولكن مع الاستمرار في هذه الأثناء في إنكار الحقيقة الواضحة، ومحاولة تصوير نفسه كضحية بدلاً من ذلك.

وقد فرضت الولايات المتحدة جزاءات على توفيق محمد خضور، قائد اللواء ٣٠ في سلاح الجو السوري في قاعدة دوما الجوية، لدوره

صراحة، على منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في مجلس الأمن. ومن المقلق أن حلفاء نظام الأسد، بمن فيهم روسيا، قد سعوا بنشاط إلى عرقلة جميع محاولات المساءلة. وكما سمعنا، تواصل روسيا

نشر المعلومات المضللة عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، ومهاجمة نزاهة ومهنية عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وعرقلة الجهود الجارية من جانب الدول المسؤولة لمحاسبة نظام الأسد على استخدامه للأسلحة الكيميائية، واتهام الدول الأعضاء بتسييس ما هي في الواقع فضائح شنيعة. هذا النمط من التمكين غير مسؤول وخطير في آن واحد.

وما دام نظام الأسد يواصل ارتكاب الفظائع ضد شعبه، فإن السلام في ذلك البلد سيظل بعيد المنال. وتؤيد الولايات المتحدة بقوة جميع الجهود الرامية إلى كفالة تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) وكفالة التوصل إلى حل سياسي يتفق مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

السيد ندونغو (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثلة السامية إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها الشاملة.

تعيد كينيا التأكيد على موقفها المبدئي بأن استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان ومن قبل أي جهة يشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي. ولا يمكن أبداً لأي قضية أن تبرر استخدام أي سلاح من أسلحة الدمار الشامل تحت أي ظرف من الظروف.

ويتطلب التحقق من استخدام هذه الأسلحة من المؤسسات المسؤولة عن التحقيق في هذه الهجمات، بما في ذلك منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، أن تضطلع بدورها على نحو دؤوب. ولذلك نكرر التأكيد على دعمنا لولاية المنظمة والمسؤولية الهائلة التي تتحملها بوصفها الوصي على اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وتكرر كينيا أيضاً التأكيد على ضرورة أن تواصل الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية وضع الثقة في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بوصفها السلطة الدولية الوحيدة المختصة فنياً في مجال عملها. وفي ذلك السياق، ينبغي للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية أن تعمل سوية للحفاظ على القاعدة الدولية لمكافحة الأسلحة

الكيميائية وعلى أحكام الاتفاقية، إلى جانب تنفيذها بصورة متسقة وغير تمييزية.

وفيما يتصل بجلسة الإحاطة اليوم، أعيدُ التشديد على أن من شأن الاختتام السريع للتحقيقات في استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية أن يسمح للمجلس بدعم الشعب السوري بشكل أكثر جدوى في سعيه إلى تحقيق السلام الدائم. لذا فإننا نواصل تشجيع التعاون والتواصل بين الجمهورية العربية السورية والأمانة الفنية للمنظمة بحسن نية، ولا سيما فيما يتعلق بالثغرات والتباينات والتناقضات المحددة التي لم تُحسم بعد.

وفي الختام، أكرر أن كينيا لا تزال على قناعة بأنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للحالة في سورية، وأؤكد من جديد التزامنا بالنهوض بعملية سياسية يقودها السوريون ويملكون زمامها.

السيدة بوينروسترو ماسيو (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها. ونحيط علماً بالتقرير الشهري (انظر S/2021/989) للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ونشير إلى أنه على الرغم من الطلبات المتكررة من جانب منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، لم تقدم السلطات السورية بعد جميع المعلومات اللازمة لتوضيح التناقضات المتعلقة بـ ٢٠ مسألة عالقة في إعلانها الأولي. ويؤكد وفد بلدي مجدداً أن مهمة فريق تقييم الإعلانات هي حل تلك التناقضات العالقة، التي تشكل أيضاً جزءاً من التزامات سورية بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وبالنظر إلى ما قلته للتو، ندعو حكومة دمشق إلى التعاون الكامل مع فريق تقييم الإعلانات، بما في ذلك إصدار التأشيرات على وجه السرعة، لكفالة تمكن جميع مسؤولي الفريق من إجراء عمليات التفتيش الموقعية ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، نذكر بأن تعيين الخبراء بصفة أعضاء في وفود تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية هو من اختصاص الأمانة الفنية.

ساد على مدار العام. ويجب على الجمهورية العربية السورية أن تفي بالتزاماتها، وفقا لاتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار ٢١١٨ (٢٠١٣). وتحث النرويج سورية على التعاون الكامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وعلى تقديم تفسيرات ومعلومات تقنية كافية لإغلاق المسائل العشرين غير المحسومة. ومن الأهمية بمكان أن تستكمل سورية التدابير اللازمة لرفع تعليق حقوقها وامتيازاتها بصفتها دولة طرفا في اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وفي الأسبوع الماضي، انعقد مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية في لاهاي. وأعربت ٥٦ دولة طرفا، بما فيها النرويج، عن قلقها البالغ إزاء عدم تعاون سورية مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمانة الفنية. وسيكون استئناف عمليات النشر المنتظمة لفريق تقييم الإعلانات خطوة أولى هامة نحو التعاون. وتشعر النرويج بالقلق لعدم نشر الفريق في سورية منذ شباط/فبراير. وتكتسي هذه المشاورات أهمية لضمان التعاون المستمر وتبادل المعلومات وتقديم المساعدة التقنية إلى سورية.

ونرحب بتمديد الاتفاق الثلاثي بين سورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لمدة ستة أشهر. إن ذلك يشكل تحسنا مقارنة بالتمديد السابق الذي كانت مدته ثلاثة أشهر فقط. بيد أننا نحيط علما بما تحتاج إليه الأمانة الفنية من فترة زمنية أطول لكي تتمكن من تخطيط عمليات نشرها وتنفيذها بفعالية. ولذلك، نشجع أن تكون مدة فترات التمديد المقبلة للاتفاق تسعة أشهر على الأقل.

ويجب أن نضمن التقيد بالحظر الدولي المفروض على استخدام الأسلحة الكيميائية. ولا تزال ثقة النرويج في عمل المدير العام أرياس والأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ثابتة ونرفض بشدة أي جهود تُبذل للتشكيك في عملهم الهام.

السيد سون تشي تشيانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها.

كما نحث السلطات السورية على تسهيل تفتيش الموقعين التابعين لمركز الدراسات والبحوث العلمية في برزة وجمرايا، المقرر إجراؤه في كانون الأول/ديسمبر. وعلاوة على ذلك، نحث السلطات المختصة مرة أخرى - من دون المساس بإدانتنا لجميع انتهاكات المجال الجوي السوري - على توضيح أسباب نقل أسطوانات الكلور ذات الصلة بجاذبة دوما في نيسان/أبريل ٢٠١٨ دون إذن.

ونشير مع الارتياح إلى تمديد الاتفاق الثلاثي بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وسورية لمدة ستة أشهر أخرى، وإن كان من الأفضل، كما ذكرت الأمانة نفسها، إتاحة المزيد من الوقت للتخطيط الفعال لمهام الأفرقة ونشرها. وترحب المكسيك بالدول الأعضاء التي تساهم ماليا في الصندوق الاستثماري الخاص بالمهمات في سورية، حيث إنه من دون هذا الدعم سيكون عمل أفرقة التحقيق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية مستحيلا.

وأعرب مرة أخرى عن ثقة وفد بلدي الكاملة بالمنظمة وأجهزتها ومسؤوليها وعن دعمه الكامل لهم. كما أؤكد من جديد إدانة المكسيك لاستخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي جهة فاعلة وتحت أي ظرف من الظروف.

وقبل أن أختتم بياني، يدعو وفد بلدي مرة أخرى حكومة سورية إلى التعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وهيئات التحقيق التابعة لها. وتؤكد المكسيك مجددا أن حل النزاع في سورية يجب أن يمثل للقانون الدولي والقرارات ذات الصلة الصادرة عن هذا المجلس.

السيدة يول (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): أود أنا أيضا أن أشكر السيدة ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على إحاطتها بشأن التقدم المحرز صوب القضاء الكامل على برنامج الأسلحة الكيميائية السوري.

يجتمع المجلس مرة أخرى على خلفية عدم حدوث سوى تطورات قليلة، للأسف، في الملف السوري. ومما يثير الإحباط أن هذا الاتجاه

الفنية، أن تعرب عن قلقها إزاء التأشيرات؟ وهل نظرت الأمانة الفنية في إمكانية استبدال عضو واحد في فريق تقييم الإعلانات؟

وتشير الصين إلى أن الحكومة السورية أكدت من جديد، في تقريرها الأخير المقدم إلى الأمانة الفنية، استعدادها لإجراء مشاورات تقنية وحل مسألة الإعلان الأولي، وهو ما نرحب به. ونأمل أن تظل الأمانة الفنية مفتوحة ومرنة وأن تعمل على تضيق هوة الخلافات بدلا من زيادة المواجهة.

لا يمكن حل مسألة الأسلحة الكيميائية السورية بين عشية وضحاها. والمناقشات ذات الصلة تحرز تقدما بطيئا. ولذلك، من الواضح أن مداوات المجلس الشهرية متواترة أكثر مما ينبغي. وينبغي النظر بجدية في الحد من تواتر المداوات. وينطبق الأمر نفسه إلى حد كبير على التقارير الشهرية التي تقدمها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وتعتقد الصين أنه يمكن تبسيطها، حسب الاقتضاء، بالتركيز على تقديم الاتجاهات والمعلومات الجديدة.

السيد ليباند (إستونيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثلة السامية إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها اليوم. وخلال فترة عضويتنا في المجلس لمدة سنتين، أعربنا عن بالغ تقديرنا لالتزامها ودعواتها المستمرة إلى وحدة مجلس الأمن من أجل التمسك بقاعدة مناهضة الأسلحة الكيميائية.

مرت ثماني سنوات وتم تقديم ٩٨ تقريرا عن التقدم المحرز في القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية السوري. وكان من الصعب تحقيق تقدم في ذلك الملف ولم يُحرز سوى القليل من التقدم على مر السنين. وعلى نحو ما سمعنا اليوم، لا تزال هناك ٢٠ مسألة غير محسومة من بين ٢٤ مسألة فتح فريق تقييم الإعلانات ملفاتها. ولا تمثل هذه المسائل العشرون مسائل ثانوية أو جوانب تقنية خالصة، ولكنها تتطوي على الاحتفاظ بكميات غير معروفة من الأسلحة الكيميائية وعوامل الحرب الكيميائية والذخائر الكيميائية وإنتاجها. وما لم يتم الإعلان عن تلك الأسلحة بالكامل وتدميرها، يبقى احتمال استخدامها مرة أخرى قائما.

كررت الصين تأكيد موقفها من مسألة الأسلحة الكيميائية السورية في مناسبات عديدة ودعت إلى احترام العلم والحقائق والالتزام بالطابع التقني لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتجنب التسييس. ويجب أن يمثل التحقيق في الادعاءات باستخدام أسلحة كيميائية والتعامل معها أمثالا صارما لمتطلبات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية حتى يتسنى استخدام الإجراءات السليمة والأدلة الموثوقة للتوصل إلى استنتاجات موثوقة.

واستنادا إلى هذا الموقف، ما برحت الصين قلقة دائما بشأن إنشاء فريق التحقيق وتحديد الهوية وعمله. ويؤمل أن تعزز الدول الأطراف حوارها وأن تعود إلى التقليد المتمثل في اتخاذ القرارات بتوافق الآراء وأن تتجنب الضغط مرارا وتكرارا من أجل إجراء تصويت، الأمر الذي سيزيد من اتساع هوة الخلافات بين جميع الأطراف.

وفيما يتعلق بالإعلان الأولي والترتيبات الخاصة بالجولة الخامسة والعشرين من المشاورات التقنية، تدعو الصين الأمانة الفنية إلى الحفاظ على التواصل والتعاون البناء مع الحكومة السورية. وقد ذكر التقرير الشهري الأخير أنه

”وبسبب العراقيل التي نتجت عن القيام مرات عديدة برفض إصدار التأشيرات التي طلبتها الأمانة من الجمهورية العربية السورية، تعذر إيفاد فريق التقييم إلى دمشق“ (16 ترقفا، S/2021/989).

إن هذه العبارة ليست دقيقة. فقد طلبت الحكومة السورية استبدال عضو واحد فقط من أعضاء فريق تقييم الإعلانات وأصدرت تأشيرات دخول للأعضاء الآخرين، وهو ما ينبغي التعبير عنه بموضوعية في التقرير. وعلاوة على ذلك، ألغت الأمانة الفنية المشاورات بأكملها لأن أحد الأعضاء لم يحصل على تأشيرة وقالت بعبارة إنها ليست في وضع يمكنها من نشر الفريق. وهذا الأمر غير مفيد في حل المشكلة وليس في صالح منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونود أن نعرف ما إذا كان لا يحق للدولة الطرف، عند التعاون بينها وبين الأمانة

عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ ينسب إلى قوات الحكومة السورية عن استخدام الأسلحة الكيميائية. وقد ردت الغالبية العظمى من الدول الأطراف في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بإدانة تلك الأعمال وعلقت حقوق سورية وامتيازاتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وباستثناء عدد قليل جدا من حلفاء سورية، فإن الدعم لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية قوي، والرسالة واضحة: إن استخدام الأسلحة الكيميائية له عواقب.

ويجب أن تكون الخطوات التالية هي ضمان المساءلة. وينص القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) بوضوح على وجوب محاسبة الأفراد المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية. والحقائق واضحة؛ والأدلة دامغة. ما نحتاج إليه هو الإرادة السياسية، والإحساس بالمسؤولية، ووحدة المجلس. ولا يمكن أن يكون الإفلات من العقاب والتسامح والتقاعد خيارا عندما تستخدم الأسلحة الكيميائية ضد السكان المدنيين.

وفي الختام، يشكل استخدام الأسلحة الكيميائية تهديدا أمنيا خطيرا لجميع الدول. وتدين إستونيا استخدام الأسلحة الكيميائية بأشد العبارات. وندعو أعضاء مجلس الأمن والأعضاء الذين سيبدأون ولايتهم الشهر المقبل إلى الدفاع عن القانون الدولي. ومن الأهمية بكان أن يواصل المجلس مناقشة هذه المسألة المهمة شهريا إلى أن يعلن عن الأسلحة الكيميائية السورية وتدميرها وضمان المساءلة. وستواصل إستونيا دعم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومكافحة استخدام الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك خارج المجلس.

السيد الأدب (تونس): أود أن أشكر الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح السيدة ناكاميتسو على إحاطتها. وأرحب بمشاركة ممثلي سورية وإيران وتركيا في هذه الجلسة.

تجدد تونس التأكيد على إدانتها الثابتة لاستخدام الأسلحة الكيميائية في أي ظرف وأي مكان ومن أي كان، ومهما كانت الدوافع والمبررات. وعلى ضرورة مساءلة الضالعين في مثل هذه الجرائم الفظيعة. كما نعرب مجددا عن دعمنا لولاية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الحيوية في الاضطلاع بمسؤوليات التحقيق والتحقق المستقل

كما تُظهر هذه المسائل العشرون غير المحسومة محاولات النظام السوري المستمرة لعرقلة وتعطيل عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وآليات التحقيق التابعة لها. ويشكل عدم إصدار التأشيريات وتجاهل طلبات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية للحصول على معلومات وعروضها تقديم المساعدة دليلا واضحا على عدم تعاون سورية وعدم جديتها وافقارها إلى حسن النية للامتثال للقواعد والالتزامات الدولية الخاصة بها.

ولأسف، فإن لعدم الامتثال هذا جهات داعمة. وعلى مدى العامين الماضيين في المجلس، شهدنا حملة تضليل منهجية لتشويه سمعة المنظمة الأكثر كفاءة في معالجة الأسلحة الكيميائية وبث عدم الثقة بها، وذلك لمجرد أن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية توصلت إلى استنتاجات مزعجة لسورية وحمايتها. إن تمكين سورية من الاحتفاظ بالأسلحة الكيميائية واستخدامها وتقويض سلطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية له عواقب وخيمة. إننا نسمح بتقويض القاعدة المناهضة لاستخدام الأسلحة الكيميائية. ونسمح بوضع طبيعي جديد تُستخدم فيه الأسلحة الكيميائية للقضاء على الخصوم السياسيين ومعاكبة المعارضة. وقد حدث بالفعل زيادة مثيرة للجزع في استخدامها خلال السنوات الماضية - في ماليزيا، وفي المملكة المتحدة، ومؤخرا في روسيا، بمحاولة اغتيال أليكسي نافالني.

وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، احتفلنا بيوم إحياء ذكرى جميع ضحايا الحرب الكيميائية. ووفقا للشبكة السورية لحقوق الإنسان، قتل أكثر من ١٥٠٠ سوري بالأسلحة الكيميائية، وأصيب أكثر من ١٢ ألف آخرين. وكانت الغالبية العظمى من الضحايا من المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال. لقد استخدم النظام السوري الأسلحة الكيميائية مرارا ضد شعبه لنشر الرعب وقمع المعارضة وإجبار الناس على مغادرة منازلهم والاستسلام. وقد حدث ذلك في الغوطة ودوما وسرمين وخان شيخون وأماكن أخرى.

أصدر فريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تقريرين مدروسين جيدا وقائمين على الأدلة ومحايدين في

ستجد سندا قويا في العمل الجماعي والمنسق والتعاون البناء والحلول التوافقية من مجلس الأمن ومن المجموعة الدولية الموسعة لدى الاضطلاع بالمسؤولية المناطة بعهدتهما لمراقبة تنفيذ كل من قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣) واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية بما يسهم في إزالة التهديد الكيميائي، وإغلاق الملف الكيميائي السوري وإنهاء الأزمة.

السيد إكرسلي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها. ونشكر أيضا المدير العام أرياس على تقريره الشهري (انظر S/2021/989)، ونهئته على إعادة تعيينه في الأسبوع الماضي مديرا عاما، مما يدل على التأييد الساحق للدول الأطراف في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لقيادته. ونرحب أيضا باعتماد ميزانية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، التي ستكفل قدرة الأمانة الفنية، بما في ذلك فريق التحقيق وتحديد الهوية، على الاضطلاع بمهامها المهمة في مجال نزع السلاح.

ويوضح التقرير الصادر لهذا الشهر مرة أخرى كيف حاولت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الاضطلاع بتلك المهام، في حين فشلت سورية مرة أخرى في المشاركة في العملية، ناهيك عن المضمون. ونأسف لأن فريق تقييم الإعلانات لم يتمكن من الانتشار في سورية لعدة أشهر بسبب رفض سورية المتكرر إصدار تأشيرات دخول للأمانة الفنية.

وكما يشير المدير العام في تقريره، فإن مضمون الـ ٢٠ مسألة التي لم يبت فيها بعد في الإعلان السوري الأولي يشكل مصدر قلق كبير، من بينها الإنتاج غير المعلن للمواد الكيميائية السمية وتسليحها، بما في ذلك غاز الأعصاب، والمكان غير المعلوم لكميات كبيرة من عوامل وسلاتف الحرب الكيميائية.

وقد استنتجت الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن النظام السوري قد استخدم الأسلحة الكيميائية في ثماني حوادث على الأقل أثناء النزاع - وقد يكون العدد الفعلي أكبر من ذلك بكثير، كما

والمحايد، بما في ذلك في الجمهورية العربية السورية؛ وكذلك من خلال توفيرها لمنصة للتشاور والتعاون بين الدول حول القضايا ذات الصلة.

ولقد اضطلعنا على التقرير الأخير لمدير عام منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى مجلس الأمن عملا بالقرار ٢١١٨ (٢٠١٣) (انظر S/2021/989). ويؤسفنا أن نسجل مجددا أن ملف الأسلحة الكيميائية السورية لا يزال يراوح مكانه في ظل غياب بؤادر لتحقيق التقدم المنشود. وفي ظل الظروف الراهنة للملف، من الضروري عودة مسار الحوار التقني بين الحكومة السورية والأمانة الفنية، واسترجاع نسق مهمات فريق تقييم الإعلانات للمنظمة إلى سورية، باتفاق بين الطرفين. وفي هذا الإطار، نتطلع في هذا الإطار إلى تجسيم لقاء المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية مع وزير الخارجية والمغتربين السوري في أقرب فرصة متفق عليها للتداول حول سبل المضي قدما في كنف الانخراط البناء والشفافية والثقة المتبادلة.

كما نحث على تحريك المسائل العالقة باتجاه حسمها نهائيا بما يضمن وفاء سورية التام بالتزاماتها التعاقدية. ونحث كذلك منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على الاستماع إلى المشاغل التي تعبر عنها الحكومة السورية بصفتها دولة ذات سيادة وطرفا في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، من أجل إيجاد السبل المثلى لمعالجتها. ومن البديهي أن ذلك لن يكون ممكنا دون تفعيل الحوار المباشر واسترجاع وتيرة منتظمة للتعاون والتنسيق المشتركين. كما نعرب عن أملنا في أن تسمح الظروف في المستقبل القريب بتخفيف القيود التي فرضتها الجائحة على مهمات بعثات وفرق منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سورية من أجل استرجاع نشاطها بصفة كاملة وفقا لولايتها على التراب السوري. ونؤكد مجددا على جدوى التناول البناء والشامل لمختلف العوائق والتحديات والنقائص التي تحول دون تحقيق تقدم في تحقيقات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية حول استخدام مواد كيميائية سامة كأسلحة في سورية والعمل على تجاوزه.

وختاماً، نجدد التأكيد أن جهود منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وفعالية نظام حظر الأسلحة الكيميائية عموما وجهود الحكومة السورية،

ولذلك فإن التنفيذ الكامل لاتفاقية الأسلحة الكيميائية أمر لا بد منه. ويتطلب هذا التنفيذ، من جهة، وفاء الدول الأطراف بالتزاماتها بصورة كاملة، ومن جهة أخرى، التعاون الدولي، بما في ذلك تقديم المساعدة إلى تلك الدول والتأزر فيما بينها. ودور منظمة حظر الأسلحة الكيميائية محوري في هذا الصدد. ومن ثم، يتوقع أيضا أن تضطلع بعملها بأشمل صورة وبأعلى درجات الموضوعية والنزاهة.

وفيما يتعلق بمسألة الأسلحة الكيميائية في سورية، يساور وفد بلدي القلق إزاء الاستخدامات المزعومة لهذه الأسلحة. وعلاوة على ذلك، فإننا نتشاطر القلق أيضا إزاء التقدم المحدود المحرز في التوصل إلى حل حاسم لهذه المسألة. وإذا كان هدفنا مناقشة تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، فقد يبدو ذلك مخيبا للآمال بالنسبة للأعضاء المنتخبين المنتهية ولايتهم في مجلس الأمن. ونعتقد أن السبب الوحيد لذلك هو نقص الثقة فيما بين الأطراف المعنية والاختلاف الطويل الأمد للمجتمع الدولي بشأن مسألة الأسلحة الكيميائية في سورية. وقد أثبت آخر مؤتمر للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية ذلك أيضا. ومن المهم، في معرض إيجاد حل طويل الأجل لهذه المسألة، تجديد الثقة من أجل تحسين علاقة العمل بين سورية والأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال الجهود البناءة ومشاركة جميع الأطراف. ونتطلع إلى الاجتماع بين وزير الخارجية السوري والمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بغية إيجاد سبل لكسر الجمود.

وفيما يتعلق بالمسائل العشرين المتبقية المتصلة بالإعلان الأولي، ينبغي أن تعطى الأولوية للالتزام الأصلي للدولة الطرف بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ولذلك، ندعو إلى المشاركة الوثيقة والمستمرة والبناءة بين فريق تقييم الإعلانات والسلطة الوطنية السورية. ولا يمكن تحقيق التنفيذ الكامل لاتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار ٢١١٨ (٢٠١٣) إلا بعد أن يدعمهما تعاون دولي بناء وغير مسيس. ووحدة المجتمع الدولي أمر لا غنى عنه لدعم جهود الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والحكومة السورية.

سمعنا من الآخرين اليوم. ولذلك، فإن المسائل المتعلقة تشكل تهديدا مستمرا للسلم والأمن الدوليين وتحديا لسلطة مجلس الأمن.

وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، احتفلنا بيوم إحياء ذكرى جميع ضحايا الحرب الكيميائية. وينبغي لنا أن نغتتم هذه اللحظة لننتذكر السوريين الذين قتلوا وتضرروا جراء الهجمات بالأسلحة الكيميائية التي شنها النظام السوري وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ولا يمكننا محو الضرر الذي وقع، ولكن يمكننا - بل يجب علينا - ضمان المساءلة عن استخدام الأسلحة الكيميائية، ويمكننا - بل ويجب علينا - المطالبة بالالتزام بالقرار ٢١١٨ (٢٠١٣) وتدمير برنامج الأسلحة الكيميائية في سورية على نحو يمكن التحقق منه.

وبدلا من ذلك، تستنفد طاقة كبيرة في مجلس الأمن في حياكة المؤامرات وتقويض منظمة حظر الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة الكيميائية، وكل ذلك لحماية نظام على حساب الشعب السوري والأمن الدولي. ولو تم بذل ذلك الجهد في دعم قرارات المجلس وإقناع النظام السوري بالوفاء بالتزاماته، لربما أمكن إحراز التقدم نحو حل هذه المسألة. ولذلك نحث السلطات السورية مرة أخرى على اتخاذ خطوات جوهريّة للوفاء بالتزاماتها، ونؤكد من جديد التزامنا بمجلس موحد في إنهاء خطر الأسلحة الكيميائية في سورية.

السيد فام (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر وكالة الأمين العام إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها. وأرحب بمشاركة ممثلي سورية وتركيا وإيران في هذه الجلسة.

وأود أن أبدأ بإعادة التأكيد على سياسة فييت نام الثابتة المتمثلة في دعم منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ونزعها، بما فيها الأسلحة الكيميائية. وفي هذا السياق، يدين وفد بلدي إدانة قاطعة استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي شخص، وفي أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف. فلكل الأسلحة عشوائية وغير إنسانية ويمكن أن تكون لها آثار طويلة الأجل على حياة البشر والبيئة قد تستمر لأجيال.

وقد حذرت الهند مرارا، بوصفها عضوا في مجلس الأمن، من إمكانية حصول الكيانات الإرهابية والأفراد الإرهابيين على الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك الكيانات في المنطقة. كما أبرز تلك الصلات أحدث تقرير لفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبتها داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (S/2021/974). وهذه الصلات مدعاة للقلق وينبغي اتخاذ إجراء بشأنها.

وأخيرا، نعتقد أن المسائل التقنية مثل ملف الأسلحة الكيميائية في سورية تحتاج إلى معالجة موضوعية. ويمكن أن يساعد إحراز التقدم في هذه المسائل على تحريك المسار السياسي في اتجاه إيجابي.

السيد كيلى (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها الزاخرة بالمعلومات اليوم.

إن استمرار عدم إحراز التقدم بشأن هذا الملف يشكل مصدر قلق بالغ لنا. وقد مرت ثماني سنوات على الهجوم المروع بالأسلحة الكيميائية

على الغوطة، الذي أودى بحياة مئات المدنيين الأبرياء وتسبب في إصابات ومعاناة دائمة للآلاف. وقد اتخذ مجلس الأمن القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) ليوضح أن استخدام الأسلحة الكيميائية أمر غير مقبول على الإطلاق وأنه ينبغي ألا يحدث مثل هذا الهجوم في سورية مرة أخرى. وللأسف، كما نعلم، وكما أكدت التحقيقات التي أجرتها الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فقد كانت هناك العديد من الحالات، منذ ذلك الحين، التي تم فيها توجيه تلك الأسلحة الرهيبة ضد الشعب السوري.

ومن الضروري أن يحافظ مجلس الأمن على رسالته القوية والواضحة بشأن تأييد الحظر الدولي على الأسلحة الكيميائية وكفالة عدم استخدامها مرة أخرى في سورية أو في أي مكان آخر. والقرار ٢١١٨ (٢٠١٣) واضح جدا بالنسبة لما هو مطلوب. ولا يمكن السماح لأي طرف، سواء كان السلطات السورية أو الجهات الفاعلة من غير الدول، بالاحتفاظ بالأسلحة الكيميائية أو استخدامها أو حيازتها أو

وفي الختام، تود فيبث نام أن تبرز أهمية الاستثمار في تسوية سياسية شاملة، تماشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، يقودها ويملك زمامها السوريون أنفسهم، وتيسرها الأمم المتحدة، بما يتفق تماما مع مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وهذه التسوية السياسية هي المفتاح الرئيسي لمعالجة جميع القضايا المتعلقة والطريق الوحيد نحو تحقيق السلام والتنمية المستدامين للشعب السوري.

السيد ماثور (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى وكالة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، على بيانها اليوم بشأن آخر المستجدات.

وقد أحطنا علما بمضمون أحدث تقرير شهري - التقرير ٩٨ - (انظر S/2021/989) للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، المقدم إلى مجلس الأمن عملا بالقرار ٢١١٨ (٢٠١٣). كما نلاحظ تقديم سورية لتقريرها الشهري. ونود أن تعمل كل من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وسورية على نحو بناء لحل المسائل ذات الصلة على وجه السرعة.

إن اتفاقية الأسلحة الكيميائية صك فريد من نوعه وغير تمييزي من صكوك نزع السلاح للقضاء على فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل. وتولي الهند أهمية كبيرة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية وتؤيد تنفيذها الكامل والفعال وغير التمييزي. وندعم الجهود الجماعية التي يبذلها الجميع لكفالة المحافظة على مصداقية الاتفاقية وسلامتها على أكمل وجه.

وتعارض الهند استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي شخص، في أي مكان وفي أي وقت، وتحت أي ظرف من الظروف. وقد أكدنا باستمرار وجوب أن يكون أي تحقيق في استخدام الأسلحة الكيميائية محايدا وموثوقا به وموضوعيا، وأن يتبع بدقة الأحكام والإجراءات الواردة في الاتفاقية، وبما يتفق مع توازن القوى الدقيق والمسؤولية المكرسين فيها لإثبات الحقائق والتوصل إلى استنتاجات قائمة على الأدلة.

التزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، إلا من خلال تعاونها الجاد والهادف مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونحن جميعا نريد أن نرى حلا لهذا الملف، وستواصل أيرلندا دعم جميع الجهود الرامية إلى تحقيق هذه الغاية.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): بداية، أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها.

يرفض النظام السوري التعاون. وتحاول الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تنظيم الجولة الخامسة والعشرين من المشاورات في دمشق منذ أكثر من ستة أشهر، ولكن محاولاتها لم تكلل بالنجاح. وترفض سورية إصدار تأشيرات الدخول اللازمة وتمنع عمليات الانتشار. ولم يتمكن فريق تقييم الإعلانات بعد من الوصول إلى الموقع في الميدان. إن النظام مصمم عمدا وبحزم على عرقلة ذلك. وهذا أمر غير مقبول.

إن سورية عليها التزامات بالتعاون، مكرسة في اتفاقية الأسلحة الكيميائية وفي القرار ٢١١٨ (٢٠١٣). ويجب عليها أن تحترمها. وقد دعت الأمانة الفنية سورية إلى الوفاء بهذه الالتزامات في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر. ونشيد مرة أخرى بمثابرة الأمانة الفنية ومهنتها واستقلاليتها في تنفيذ مهمتها. وأغتتم هذه الفرصة للترحيب بإعادة تعيين المدير العام فرناندو أرياس في المنصب لمدة أربع سنوات أخرى. وأكد له دعم فرنسا وثقتها الكاملين.

لم نتلق بعد أي تفسير لنقل وتدمير أسطوانات الكلور المرتبطة بهجمات دوما. وندعو سورية مرة أخرى إلى الرد على الأسئلة التي طرحتها الأمانة الفنية. وبمبادرة من فرنسا، اتخذ مؤتمر الدول الأطراف قرارا بتجريد سورية من بعض حقوقها وامتيازاتها. وهذا القرار يمكن الرجوع عنه، ولكن يجب على النظام أن يتعاون. وليس هناك من سبيل آخر. والخطوة الأولى التي يتعين على النظام أن يخطوها هي إلقاء الضوء أخيرا على المسائل العشرين غير المحسومة المتصلة بإعلانه الأولي.

تطويرها. ويجب تدمير الأسلحة الكيميائية في سورية بشكل يمكن التحقق منه، وتأكيد ذلك من قبل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ويجب على سورية أن تتعاون تعاوننا كاملا مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وأن تقبل الموظفين الذين عينتهم المنظمة في سياق عملها، وأن تتيح لهم إمكانية الوصول الفوري وغير المقيد. ولا بد من محاسبة المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. وهذا ما وافق عليه المجتمع الدولي، وهذه هي الالتزامات الملقاة على عاتقنا، وكذلك على سورية.

وكما يبرز القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، فإن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية شريك أساسي في تحقيق تلك الغايات. ومن الحيوي أن يواصل المجلس تقديم الدعم الكامل لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في عملها الجاري بشأن جميع جوانب ملف الأسلحة الكيميائية في سورية. وينبغي لنا جميعا أن نحترم النزاهة والمهنية اللتين أبدتهما منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الاضطلاع بولايتها، وأن نرفض الجهود الرامية إلى تقويض ذلك العمل من أجل تحقيق غايات سياسية.

وفي هذا السياق، نؤيد الاجتماع الثنائي المقترح بين المدير العام أرياس والوزير مقداد. ونأمل أن توضع الترتيبات الخاصة بالاجتماع في صيغتها النهائية قريبا. ومن المهم أن تكون هذه مناقشة صريحة وذات مغزى وأن تهدف إلى حل المأزق وضمان إحراز تقدم حقيقي بشأن جميع المسائل غير المحسومة.

أود أن أختتم بياني بالتأكيد على أن حل هذا الملف يكمن، في نهاية المطاف، في أيدي السلطات السورية. وكما قال آخرون، يجب على سورية أن تحترم التزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار ٢١١٨ (٢٠١٣) وأن تتواصل بشكل جوهري مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وينبغي لها أن تتخذ خطوات فورية لإزالة العراقيل التي تضعها والتي تحول دون نشر فريق تقييم الإعلانات ولحل المسائل غير المحسومة الهامة فيما يتعلق بإعلانها الأولي.

لا يمكننا أن نطمئن إلى أن مخزون سورية الكامل من الأسلحة الكيميائية قد تم الإعلان عنه وتدميره بشكل يمكن التحقق، تمشيا مع

لإحراز التقدم الذي تمس الحاجة إليه بشأن جميع المسائل، بما في ذلك المسائل المتصلة بالموافقة على منح تأشيرات دخول لموظفي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ولهذا السبب، نعتقد أن الاجتماع الذي سيعقد بالحضور الشخصي بين المدير العام للمنظمة ووزير الخارجية والمغتربين السوريين ضروري وأنه سيساعد على إيجاد أرضية مشتركة وطريقة بناءة للمضي قدماً. ولذلك، ينبغي أن يُعطى الأولوية.

ونرحب بالاتفاق على تمديد الاتفاق الثلاثي بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والجمهورية العربية السورية. وذلك يدل على شكل التعاون والتفاعل الإيجابي اللازمين بشأن كل جانب من جوانب هذا الملف.

ونؤكد من جديد دعمنا الثابت لولاية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ويجب أن تظل المنظمة ملتزمة بأن تكون هيئة متعددة الأطراف تعمل بشكل جيد وأن تتمسك بمعاييرها العالية التي جعلتها جديرة بالحصول على جائزة نوبل للسلام في عام ٢٠١٣. وبالمثل، يجب أن يظل المجتمع الدولي ملتزماً بتحقيق الرؤية الجماعية المتمثلة في إيجاد عالم خال من الأسلحة الكيميائية. ومن ثم، يجب تحيية الخلافات السياسية جانباً ويجب أن نتحد لضمان ألا يُستخدم العلم والتكنولوجيا التطبيقية إلا من أجل تحقيق السلام والتقدم والازدهار للبشرية جمعاء.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل النيجر. أشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها.

إن الانضمام إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية يكاد يكون عالمياً، حيث توجد قرابة ١٩٠ دولة طرفاً في الاتفاقية، بما فيها بلدي النيجر. وذلك بوضوح لأننا جميعاً ندرك الطابع الفتاك لهذه الأسلحة والمعاناة الهائلة التي يمكن أن تسببها للناس، لا سيما عندما تقع في أيدي أناس أشرار.

ولهذا السبب، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع في عام ٢٠١٣ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣). ومن المؤسف أن نلاحظ أن الجهود التي بذلتها

وفيما يتعلق بكل هذه المواضيع، يجب إعادة الحوار. ونرحب باستعداد المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية للاجتماع مع وزير خارجية النظام السوري. ونأمل أن ييسر تعيين نقاط اتصال لتنظيم ذلك الاجتماع.

السيدة برنس (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر أنا أيضاً وكيلة الأمين العام ناكاميتسو على إحاطتها الحافلة بالمعلومات كالمعتاد.

بداية، سأعيد التأكيد على موقف سانت فنسنت وجزر غرينادين الراسخ، ومفاده أن استخدام الأسلحة الكيميائية، في أي مكان ومن جانب أي كان وتحت أي ظرف من الظروف، يشكل انتهاكاً شنيعاً للقانون الدولي. فالأسلحة الكيميائية لا تميز بين المقاتلين والمدنيين ولها آثار مروعة. ولا يمكن تجاهل الفظائع التي تُرتكب باستخدام الأسلحة الكيميائية ولا يمكن تشجيع الإفلات من العقاب من خلال التناقص. ويجب مساءلة الجناة. ولا شك أن تطوير واستخدام الأسلحة الكيميائية لا يزالان يشكلان تهديداً للسلام والأمن الدوليين.

وبناء على ذلك، ينبغي إيلاء اهتمام فوري لجميع الادعاءات المتعلقة باستخدام هذه الأسلحة الشنيعة ويجب أن تكون التحقيقات شاملة ونزيهة وشفافة ومتماشية مع أفضل الممارسات الدولية. وعليه، فإن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تتحمل مسؤولية كبيرة بوصفها الهيئة المنفذة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. ويجب أن تكون نتائجها قادرة على الصمود أمام التدقيق الصارم لتعزيز التعاون الدولي واستدامته. ولذلك، يجب أن تكون المنظمة خالية من التسييس. وعلاوة على ذلك، ينبغي لمؤتمر الدول الأطراف أن يتخذ، قدر الإمكان، قرارات قائمة على توافق الآراء وأن يبذل جهوداً لمنع الاستقطاب والانقسام بين الدول الأطراف.

ونعرب عن أسفنا العميق وما زلنا نشعر بالقلق إزاء استمرار عدم التحرك الذي طال أمده بشأن هذا الملف. لقد ظلت الثغرات والتناقضات والتباينات في الإعلان الأولي دون حل لفترة طويلة جداً. غير أنه يحدونا الأمل في أن يؤدي الحوار بين الطرفين إلى تعزيز روح التعاون

علاوة على ذلك، وفي إطار عملية إثبات الحقيقة، يجب إحراز تقدم بشأن الادعاءات المستمرة باستخدام الأسلحة الكيميائية في حوادث أخرى لم يتم التحقيق فيها بعد بشكل كامل.

وبالمثل، يدعو وفد بلدي مرة أخرى الأمم المتحدة والأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى إيلاء اهتمام خاص للادعاءات المتعلقة بحيازة كيانات غير حكومية لمواد كيميائية. وإذا ثبتت صحة هذه الادعاءات فإن العواقب ستكون كارثية، ليس لسورية فحسب بل وأيضا للمنطقة بأسرها وخارجها. وبالنسبة لبلدان الساحل، مثل بلدي، التي تواجه بالفعل خطر الجماعات الإرهابية المسلحة، التي لا يتردد بعضها في إعلان الولاء لتنظيم القاعدة، فإن العواقب ستكون كارثية بنفس القدر.

في الختام، أود أن أؤكد أن تعليق حقوق وامتيازات الجمهورية العربية السورية داخل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية سيؤثر بالضرورة على التعاون الصعب أصلا بين الأمانة الفنية والحكومة السورية. ولذلك من الضروري أن يتجنب المجتمع الدولي تسييس هذه المسألة وأن يتمتع عن فرض المزيد من التدابير القسرية على سورية، التي يواجه شعبها بالفعل صعوبات هائلة.

وكما أكدنا دائما، سواء كان البعد الإنساني أو البعد السياسي أو بعد الأسلحة الكيميائية هو الذي يتم النظر فيه - ويتساءل المرء لماذا تُعالج هذه الأبعاد بشكل منفصل - فمن الضروري احترام سيادة سورية وسلامتها الإقليمية في البحث عن أي حل دائم لهذا النزاع الطويل الأمد.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد صباغ (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، بداية أهنيكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأشكر سلفكم على الجهود التي بذلها خلال ترؤسه لهذا المجلس الشهر الماضي.

الأمم المتحدة منذ عام ٢٠١٣ لتحديد المسؤوليات في الحالات المتعددة لاستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية لم تُمكن من تحديد المسؤولية عن الفظائع المرتكبة بطريقة مقبولة للجميع.

ويدين وفد بلدي إدانة قاطعة أي استخدام للأسلحة الكيميائية، سواء في الأزمة السورية أو في أي مكان آخر. ولا يمكن تبرير استخدام هذه الأسلحة تحت أي ذريعة أو ظرف من الظروف.

واليوم، وبما أن هذه هي المرة الأخيرة التي سيتكلم فيها وفد بلدي عن مسألة الأسلحة الكيميائية في سورية - والتي تُظهر دائما، بالمناسبة، المواقف المتباينة داخل المجلس، أود أن أكرر التأكيد على النقاط التالية:

إن السبيل الوحيد لتيسير حل مسألة الإعلان الأولي والنهوض بعمل فريق تقييم الإعلانات في نهاية المطاف يتمثل في إجراء حوار مستمر وصريح بين أمانة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والحكومة السورية. وتحيط النيجر علما بالجهود المتواصلة التي تبذلها الحكومة السورية لإلقاء الضوء على استخدام هذه الأسلحة على أراضيها من خلال رسائلها إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومجلس الأمن.

وتكتسي مسألة استخدام الأسلحة الكيميائية أهمية بالغة بحيث يجب الفصل بينها وبين أي تأخيرات أو عداوات لا مبرر لها. وقد أن الألوان أيضا لأن تعمل سورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية - واسمحوا لي أن أكون واضحا، بدعم إجماعي من المجلس - معا لتقريب مواقفهما. وإذا لم تفعل ذلك، فإن الوضع الراهن سيستمر وسيبعدنا أكثر عن استجلاء الحقيقة، وبالتالي عن تحقيق المسألة.

كما يجب تجنب أي تفسير أو استغلال للملف لا يسعى إلى قيادة المجلس نحو التنفيذ الكامل للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، لأن هذه الوثائق يمكن أن تكون أساسا لإسناد المسؤولية وفتح الطريق للمقاضاة المحتملة أمام المحاكم. ومن المهم في هذا الصدد أن تظل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية هيئة تقنية، لأن هذه هي الطريقة الوحيدة التي تمكنها من الحفاظ على نزاهتها وإنفاذ سلطتها.

ذات الطابع غير الإيجابي بالنسبة لسورية التي تضمنها التقرير الأخير للمدير العام (انظر S/2021/989).

ثالثاً، وافق بلدي على تمديد الاتفاق الثلاثي بين الجمهورية العربية السورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لمدة ستة أشهر، بما يأخذ في الاعتبار تسهيل التخطيط لمهام وأنشطة المنظمة في سورية.

رابعاً، رحب بلدي بزيارة فريق تقييم الإعلان إلى دمشق لعقد جولة المشاورات الخامسة والعشرين وفقاً للموعد الذي تم الاتفاق عليه بين الجانبين، وتم منح تأشيرات الدخول اللازمة لأعضاء الفريق، باستثناء شخص واحد، أثبتت التجربة السابقة عدم موضوعيته. تأشيرة واحدة فقط، وليس تأشيرات كما يرد في بيانات بعض الدول. ويمكن لهذا الفريق أن يقوم بالزيارة إلى دمشق غداً. يستطيع الذهاب إلى دمشق غداً.

خامساً، رحب بلدي بطلب الأمانة الفنية إرسال فريق بعثة تقصي الحقائق إلى سورية، وأعربت عن تطلعها لقيامه بإنجاز تحقيقاته وإصدار تقاريره بشأن الحوادث التي أبلغت عنها سورية عن استخدام التنظيمات الإرهابية للأسلحة الكيميائية، والتي مضى على حدوثها أكثر من خمس سنوات. كنت أنطلع إلى أن تقوم السيدة ناكاميتسو بحث فريق المنظمة على تسريع إنجاز هذه التقارير في إحاطتها.

سادساً، تواظب الجمهورية العربية السورية على تقديم المعلومات التي تتوفر لديها بشأن حيازة الإرهابيين للأسلحة والمواد الكيميائية السامة والتحضير لاستخدامها، وكان آخرها الرسالة التي وجهتها بلادي إلى رئيس مجلس الأمن والأمين العام بتاريخ ٢٩ الشهر الماضي، والتي تقضح تورط المخابرات التركية مع تنظيم جبهة النصرة/هيئة تحرير الشام الإرهابي.

وبشأن عمل فريق تقييم الإعلان، وفدي يود أن يوضح بأن ولاية هذا الفريق تنحصر في تقديم المساعدة للجنة الوطنية السورية في إعلانها الأولي، وأن سورية رحبت طوعاً بالعمل مع هذا الفريق، وتعاونت معه على مدار سنوات شملت ٢٤ جولة مشاورات. تشدد سورية

لقد شهد الأسبوع الماضي انعقاد الدورة الثانية لمؤتمر إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وكافة أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، والتي شارك فيها بلدي بفعالية انطلاقاً من إيمانها العميق بضرورة التخلص من أسلحة الدمار الشامل التي تشكل تهديداً للسلم والأمن الإقليمي والدولي. كما أكد بلدي على أهمية مشاركة الدول النووية الخمس في المؤتمر بصفة مراقب، نظراً لدورها الأساسي في دعم المشاورات الرامية لإنشاء هذه المنطقة. لكن من المؤسف أن دولةً ودیعة لمعاهدة عدم الانتشار، وراعية لقرار الشرق الأوسط لعام ١٩٩٥، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، قد استمرت بمقاطعتها لأعمال هذا المؤتمر الهام وبمواظبتها على توفير مظلة الحماية لإسرائيل ولترسانتها الهائلة من أسلحة الدمار الشامل المختلفة. حبذا لو شهدنا نفس الحماسة التي أظهرها الوفد الأمريكي اليوم لإزالة ترسانة أسلحة الدمار الشامل التي تمتلكها إسرائيل وتهدد بها الأمن والسلم في منطقة الشرق الأوسط.

يجدد بلدي إدانته القاطعة لاستخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي كان، وفي أي زمان ومكان، وتحت أية ظروف. وعلى الرغم من حالة التسييس التي باتت تغطي على عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، إلا أن سورية استمرت في تعاونها مع المنظمة، وفاءً منها بالالتزام الذي قطعته في اليوم الأول لانضمامها للاتفاقية، والذي نجم عنه تدمير كامل مخزونها من الأسلحة الكيميائية ومرافق إنتاجها، وبوقت قياسي. في هذا السياق، أود أن أشير إلى بعض أوجه التعاون بين سورية والمنظمة.

أولاً، يواصل بلدي التشاور والتنسيق مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية للتحضير للاجتماع المزمع عقده بين السيد وزير الخارجية والمغتربين دكتور فيصل المقداد، والمدير العام للمنظمة السيد فرناندو آرياس.

ثانياً، قدمت الجمهورية العربية السورية تقريرها الشهري السادس والتسعين للمنظمة، والذي أكدت فيه مواصلتها للتعاون مع المنظمة والإعراب عن أسفها لمحاولات تشويه التعاون. كما ردت على الإشارات

تمتع سورية بحقوق ومزايا عضويتها والذي لا يستند لأي حقائق أو استنتاجات موثقة، تمثل جميعها ممارسات عدائية ضد دولة طرف انضمت طوعا للاتفاقية وتعكس حالة تسلط الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين على عمل المنظمة وانتهاجها لسياسة الاستقواء لخدمة أجنداتها، الأمر الذي ساهم في توسيع فجوة انعدام الثقة بمصادقية ومهنية وحيادية عمل أفرقة المنظمة، وبالتالي تقويض دورها.

ختاما، أود أن أشير إلى أن من يطرح موضوع المساءلة في بياناته يقوم باستخدام قيم العدالة النبيلة لخدمة أغراض مسيسة، تماما كما تم في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. إن أبسط متطلبات المساءلة تقتضي الابتعاد عن الانتقائية التي تخدم أهداف هذه الدولة أو تلك. وبالتالي، يجب فإنها تقتضي المساءلة عن كل جرائم الحرب والاحتلال والعدوان ودعم ورعاية الإرهاب التي ارتكبتها حكومات بعض الدول، بما فيها تدمير دولة عضو وتقنيك مؤسساتها الحكومية بذريعة أكاذيب ملفقة تمت فبركتها وتقديمها أمام هذا المجلس الأمن أو بذريعة تفسيرات مشوهة لأحكام ميثاق الأمم المتحدة. يجب على تلك الدول التخلي عن النفاق واستخدام المعايير المزدوجة والتوظيف لأغراض سياسية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد تخت روانجي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على رئاستكم لمجلس الأمن هذا الشهر. وأشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها.

نعيد تأكيد موقفنا المبدئي بشأن النزاع في الجمهورية العربية السورية، وهو أنه من أجل منع المزيد من المعاناة لشعبها وتلافي التداعيات الوخيمة لهذا النزاع على السلام والأمن الإقليميين، يجب مضاعفة الجهود الرامية لإنهاء هذا النزاع المؤسف. ومع ذلك، يجب أن يستند ذلك إلى مبادئ أساسية محددة، لا سيما الاحترام الكامل لسيادة سورية ووحدتها وسلامتها الإقليمية وانسحاب جميع القوات غير المدعوة والمحتلة من جميع أنحاء سورية، فضلا عن مكافحة الجماعات الإرهابية هناك بطريقة فعالة. ويجب محاسبة العديد من

على أن هذا الفريق ليس فريق تحقيق، وأن عليه احترام المعلومات التي يقدمها الجانب السوري وعرضها بأمانة على الدول الأطراف، وأنه لا يوجد للأمانة الفنية للمنظمة أية ولاية في تحديد ما إذا كانت تلك المعلومات مقنعة علميا أم لا، بخلاف ما يرد في التقرير الأخير للمدير العام وما أشارت إليه السيدة ناكاميتسو في إحاطتها اليوم. لا توجد أية ولاية للأمانة الفنية بذلك.

إن منح السلطات السورية المعنية تأشيرات للموظفين الدوليين هو حق سيادي، يركز بشكل أساسي على مهنية وموضوعية هؤلاء الموظفين، مع التأكيد على أن العمل متعدد الأطراف لا يقوم على أشخاص وإنما على عمل الأفرقة ككل. لقد مارس الجانب السوري مرونة كبيرة لتيسير عقد جولة المشاورات الخامسة والعشرين، بما في ذلك قبوله بإرسال الخبراء السوريين إلى لاهاي، الأمر الذي تمت إعاquته لأسباب واهية تخفي وراءها أهداف تخريبية.

وتؤكد الجمهورية العربية السورية أن المعلومات الواردة في إعلانها الأولي والإعلانات اللاحقة ذات الصلة كاملة ودقيقة، وأنها أبدت دائما انفتاحا على العمل بشكل شفاف وموضوعي مع فريق تقييم الإعلانات وتقديم كافة الإيضاحات ذات الصلة. وعليه، فإنها ترفض بشكل قاطع أي تشكيك بها وتعتبر أن ما تقوم به بعض الدول من ترويج لأكاذيب ومبالغات لا أساس لها يندرج في إطار أهداف تلك الدول المعادية لسورية.

في الوقت الذي كنا نتطلع فيه لأن تكون منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الجهة المؤتمنة على تنفيذ الاتفاقية والوفاء بدورها إزاء هذه الركيزة الهامة من ركائز نزع السلاح، فإننا نأسف لتحويلها إلى منصة توظفها دولة أو مجموعة دول لاستهداف دول بعينها كسورية أو غيرها. إن الأداء المشين لفريق بعثة تقصي الحقائق في تحقيق حادثة دوما، والذي لا تزال تداعياته الفضائحية مستمرة حتى هذا اليوم، وإنشاء فريق التحقيق وتحديد الهوية بشكل غير شرعي لاستخدامه كسيف مسلط على رقاب دول بعينها للنيل من خياراتها الوطنية ومواقفها الرافضة لسياسات الهيمنة، وصولا إلى قرار مؤتمر الدول الأطراف غير المسبوق بتعليق

حظر الأسلحة الكيميائية. ويصب وضع حد لذلك الاتجاه بالتأكيد في مصلحة الاتفاقية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وسيادة القانون وصون السلام والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة تركيا.

السيدة كوجيفيت غربا (تركيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أهنيكم، سيدي الرئيس، على تولي النيجر رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر. وأتوجه بالشكر أيضا إلى الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها.

كما يتضح من التقرير الشهري الثامن والتسعين (انظر S/2021/989) للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، يواصل النظام السوري الاستخفاف بالتزاماته بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ولا تزال الثغرات وأوجه عدم الاتساق والتباينات المحددة في إعلان النظام السوري فيما يتصل باتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية قائمة. ولذلك، لا تستطيع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن تؤكد ما إذا كان ذلك الإعلان دقيقا وكاملا. وقد دأب النظام على عدم تقديم المعلومات اللازمة للكشف عن الطابع الحقيقي لبرنامجها للأسلحة الكيميائية ونطاقه. ولا تزال تشعر بقلق بالغ إزاء اكتشاف مرفق غير معلن لإنتاج الأسلحة الكيميائية في سورية ورفض النظام الإعلان عن عوامل الحرب الكيميائية التي جرى إنتاجها و/أو تهيئتها في شكل أسلحة في ذلك الموقع.

ولا شك أن نقل نظام الأسد لأسطواناته كلور متصلتين بالهجوم بالأسلحة الكيميائية على دوما دون إخطار الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية مسبقا أو موافقتها يزيد من مخاوفنا. وعلاوة على ذلك، أساء النظام استخدام مسألة التأشير من أجل عرقلة الأنشطة المكلف بها مسؤولو المنظمة في الميدان. وما نسمعه اليوم قليل جدا ومتأخر جدا.

ونود أن نؤكد مرة أخرى أن من واجب النظام السماح بالدخول الفوري وغير المقيد للموظفين الذين عينتهم منظمة حظر الأسلحة

هؤلاء الإرهابيين على استخدام الأسلحة الكيميائية والعوامل الكيميائية أثناء النزاع.

ونعرب مرة أخرى عن تأييدنا الكامل لتحقيق أهداف اتفاقية الأسلحة الكيميائية عن طريق تنفيذها تنفيذا كاملا وفعالا وغير تمييزي. وندعو بقوة أيضا إلى إضفاء طابع عالمي على الاتفاقية. فلن يمكن للعالم أن يشعر بالأمان وللدول أن تطمئن إلى أن جميع الترسانات الكيميائية قد أُعلن عنها ودُمرت إلا عندما يتحقق الانضمام العالمي للاتفاقية. ولتحقيق ذلك الهدف النبيل، يجب إجبار النظام الإسرائيلي على الانضمام إلى الاتفاقية دون أي شرط مسبق أو مزيد من التأخير.

وتدين إيران بشدة، بوصفها أحد الضحايا الرئيسيين للاستخدام الأكثر منهجية للأسلحة الكيميائية في التاريخ المعاصر، استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أيّ كان وفي أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف. وتؤكد جمهورية إيران الإسلامية أيضا الأهمية الأساسية لكفالة سلطة الاتفاقية، فضلا عن العمل المستقل والمحايد والمهني الذي تضطلع به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ويكتسي ذلك أهمية خاصة بالنسبة للمسائل المتعلقة باستخدام العوامل الكيميائية في سورية. وننوه مرة أخرى بالجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومة السورية لتنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاقية، بما في ذلك التدمير الكامل، في أقل وقت ممكن وفي ظل ظروف قاسية، لجميع مرافقها الـ ٢٧ لإنتاج الأسلحة الكيميائية، على النحو الذي تحققت منه منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ونرحب بتقديم سورية مؤخرا لتقريرها الشهري السادس والتسعين عن أنشطتها المتصلة بتدمير الأسلحة الكيميائية ومرافق إنتاجها. وننوه أيضا بشكل إيجابي بالأعمال التحضيرية الجارية لاجتماع المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ووزير الخارجية السوري ونأمل أن يسفر عن حل المسائل المتبقية.

إن من المخيب للآمال بشدة أن بعض البلدان قد سيست الملف الكيميائي السوري، مما يقوض سلطة الاتفاقية ومصادقية منظمة

الكيميائية، وفقا للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣) واتفاقية الأسلحة الكيميائية. وندعو أعضاء مجلس الأمن إلى العمل في صف واحد وتنفيذ قرار المجلس نفسه - القرار ٢١١٨ (٢٠١٣).

وتدعم تركيا بقوة الجهود الرامية إلى كفالة المساءلة عن الجرائم البشعة المرتكبة في سورية على مدى أكثر من عقد من الزمان، بما في ذلك الهجمات الكيميائية. ولهذا السبب شاركنا في تقديم مقرر المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية الصادر في تموز/يوليه ٢٠٢٠ والمقرر المعتمد خلال الجزء الثاني من المؤتمر الخامس والعشرين للدول الأطراف في نيسان/أبريل. ويجب على مجلس الأمن أن يرقى إلى مستوى مسؤوليته وأن يدعم سلطة اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وتدين تركيا بشدة استخدام نظام الأسد المتكرر للأسلحة الكيميائية ضد المدنيين الأبرياء. وحتى الآن، تم تأكيد مسؤولية النظام فيما لا يقل عن ثماني هجمات بشعة بالأسلحة الكيميائية في تقارير هيئات التحقيق التي كلفتها الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وتتطلع تركيا إلى استكمال فريق التحقيق وتحديد الهوية

وفي الأسبوع الماضي فقط، احتفلنا بيوم إحياء ذكرى جميع ضحايا الحرب الكيميائية. وهذا تذكير يستوجب اليقظة بالحاجة إلى العمل على وجه السرعة لكفالة المساءلة الكاملة عن الهجمات بالأسلحة الكيميائية في سورية. فإني أؤكد من العقاب وتكريم ضحايا الهجمات الكيميائية شرط لا بد منه لتحقيق السلام الدائم في ذلك البلد. وتقع المسؤولية الرئيسية على عاتق أولئك الذين يشجعون نظام الأسد في عدم امتثاله لالتزاماته.

أما بخصوص البيان الذي أدلى به ممثل النظام السوري، فإنني سأكرر أن حضوره هنا يشكل إهانة لملايين السوريين الذين عانوا من جرائم لا حصر لها على يد النظام. ولذلك فلن أكرم اتهاماته الباطلة بالرد عليها.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠.